الجمهورية الاسلامية الموريتانية

شرف/ إخاء/ عدل

وزارة العدل

حصيلة الإنجازات، والآفاق المستقبلية

2021-2020

في إطار المهام الموكلة إليها بموجب النصوص القانونية، اعتمدت وزارة العدل خلال سنة 2020 استراتيجيات وبرامج تدعم تحقيق العدل والمساوة بين أفراد المجتمع، وبناء دولة القانون، وحققت مجموعة من الانجازات والاصلاحات المرتبطة بالعملية التشريعية والتنظيمية، والموارد البشرية، والبنية التحتية القضائية، والولوج إلى العدالة، وتهيئة الظروف المناسبة لتعزيز استقلال القضاء، والرفع من كفاءة وقدرات العاملين فيه.

وتعكس هذه الجهود الدور الذي يقوم به قطاع العدل في مجال الرفع من جودة الخدمة المرفقية وتقريبها من المواطنين.

تقدم هذه الورقة ملخصا عن الانجازات والاصلاحات المنفذة خلال العام المنصرم (أولا) والأنشطة والبرامج التي يعتزم القطاع تنفيذها خلال العام المقبل (ثانيا).

أولا: الانجازات والاصلاحات

شهدت السنة الماضية اتخاذ مجموعة من النشاطات والاصلاحات المرتبطة بالعملية التشريعية والقضائية، وتهيئة ظروف العمل المناسبة، والرفع من كفاءات وقدرات العاملين في القطاع من قضاة وأعوان قضاء؛ وتتيح الانجازات المحققة الاطلاع على حجم الاصلاحات وتنوعها فيما يتعلق بوضع الخطط الاستراتيجية(1) والاصلاحات التشريعية (2) والمصادر البشرية(3) والحماية الجنائية للطفولة (4) والشؤون المدنية (5) والبنية التحتية القضائية (6) وتحسين وأنسنة ظروف الاعتقال(7).

1- بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات

في اطار التفكير الاستشرافي الممنهج، والتسيير المعقلن للموارد المحدودة وضع القطاع السياسات والاستراتيجيات التالية :

أ- **السياسة القطاعية في ميدان العدالة**: تشكل السياسة القطاعية في ميدان العدالة السياسة التوجيهية للقطاع خلال السنوات الخمس المقبلة، وترتكز هذه السياسة على خمسة محاور تضمن وجود نظام قضائي مُطمئن لجميع الفاعلين، وهي : استقلالية القضاء- دعم قدرات الفاعلين- الولوج الى العدالة - عصرنة العدالة – توجيه وتمويل السياسة القطاعية.

ب- **الاستراتيجية الوطنية للولوج إلى العدالة:** يعتبر النفاذ إلى العدالة أحد مظاهر دولة القانون، ومن أجل ضمان توفير هذا الحق تم اعداد استراتيجية وطنية شاملة للولوج الى العدالة، تتناسب مع احتياجات المتقاضين، وتراعي السياق الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وبما يضمن تقديم المساعدة القضائية والقانونية في أحسن الظروف وبالسرعة والفعالية المطلوبين.

2- **<u>على مستوى الاصلاحات التشريعية</u>**

في اطار تحديث القواعد القانونية الوطنية المرتبطة بتطوير النظام القضائي في مجالاته المختلفة، قام القطاع بإصلاحات قانونية مهمة من شأنها سد الثغرات الملاحظة، وإزالة التناقض أو التعارض الحاصل بين النصوص القانونية، وتبسيط عملية التقاضي وتسريع اجراءاتها. وفي هذا الاطار تم تحقيق ما يلي :

أ- ***إنشاء لجنة للتقنين:*** تتولى مهمة مراقبة النصوص القانونية وتحيينها ودراستها وتحليلها بما يضمن سهولة فهمها وتطبيقها قضائيا، ومواءمتها مع المعايير الدولية ومتطلبات تحقيق العدالة.

ب- ***إنشاء لجنة استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الجولة الثانية)؛***

ت- ***مراجعة النصوص القانونية:*** تم ادخال بعض الاصلاحات القانونية المهمة على مجموعة من النصوص لتبسيط الاجراءات وتسهيل عملية التقاضي، شملت:

- قانون الاجراءات المدنية والتجارية والادارية (إلغاء الاكراه البدني في المجال المدني والتجاري) ؛
- قانون الاجراءات الجنائية (اعادة تنظيم الاكراه البدني في المجال الجزائي، وجعله يقتصر على الغرامات والمصاريف القضائية المحكوم بها، واعتبار العسر أو الفقر مانعا من تطبيقه...)؛
- قانون يتعلق بمكافحة التلاعب بالمعلومات؛
- مدونة التجارة؛ (حل مشكل التداخل بين صلاحيات الموثقين والمحامين)؛
- القانون المحدد لتشكيلة وتنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان؛
- القانون المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا؛
- القانون المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين؛
- النظام الأساسي للقضاة؛
- مراجعة الاطار القانوني المتعلق بمكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة وتحصيل الأصول الجنائية

3- المصادر البشرية:

تشكل المصادر البشرية المؤهلة عنصرا ضروريا لضمان جودة خدمة المرفق، وفي هذا الاطار تم العمل- رغم الظروف المرتبطة بجائحة كوفيد 19- على تحقيق الانجازات التالية:

العمل المنجز	الفترة الزمنية
وضع خطة لاكتتاب الأطر القضائية، وتحديث محتويات البرنامج التكويني (القاعدي والمستمر) وتمهينه	2020
اعداد مقرر تشكيل لجنة لتسوية التقدمات داخل اسلاك كتاب الضبط	2020
انهاء إجراءات اكتتاب 20 قاضيا سنة 2020	2020
تنظيم 4 ملتقيات في محاكم الاستئناف الأربعة حول مراجعة القاونين المتعلقة بالمتاجرة بالأشخاص وتهريب المهاجرين	2020
الانتهاء من اعارة القضاة الاداريين ودمجهم في السلك القضائي	2020
حل مشكل ترقيات القضاة واقرار توزيع استثنائي للقضاة بين الرتب	2020
تسريع تخرج 21 قاضيا (تقليص فترة التكوين لتتماشى والنظام الاساسي للقضاء)	2020
تنظيم ملتقى تكويني حول دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز التعاون القضائي والمساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الارهاب بتمويل UNODC	2020
تنظيم ورشات لصالح قضاة النيابة والتحقيق وكتاب الضبط ومسيري السجون حول القضايا الجنائية بالسجون.	2020
اعداد برنامج تكوين للقضاة واعوان القضاء(القضاء التجاري) حول قانون الأعمال	2020

4- البنية التحتية القضائية

سعى القطاع إلى الحد من الاختلالات المتعلقة بالنقص في البنية التحتية العدلية وذلك من خلال وضع خطة لتطوير المحاكم على المستوى الوطني، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل اللوجستية التي من شأنها خلق ظروف عمل مناسبة تراعي خصوصية وحساسية الخدمة القضائية ؛ وفي هذا المجال أنجز ما يلي:

العمل المنجز	الفترة الزمنية
تدشين قصر العدل بمقاطعة لعيون / ولاية الحوض الغربي؛	نوفمبر2019
تدشين قصر العدل بمقاطعة تجكجة / ولاية تكانت؛	نوفمبر2019

تدشين قصر العدل بمقاطعة أكجوجت / ولاية انشيري	نوفمبر2019
انتهاء الأشغال في قصر العدل بسيلبابي وتجهيزه	2020
ترميم محكمتي مقاطعة السبخة ومقاطعة تيارت	2020
تجهيز محكمتي مقاطعة غابو ومقاطعة مكطع لحجار	2020
تقوية البنية التحتية الرقمية من خلال توريد 4 هوائيات من نوع BLR للربط الشبكي بين مكاتب قواعد بيانات صحيفة السوابق العدلية (قصور عدل نواكشوط الثلاثة بالإضافة لمديرية السجون).	2020
اعداد دراسات تمهيدية بالتعاون مع الاتحاد الاوربي من أجل بناء قصري عدل بانواكشوك الشمالية والجنوبية ومحكمة استئناف ألاك مع ترميم محاكم مقاطعات انواكشوط وبوتلميت.	2020
تجهيز مكتبي استقبال لصالح خلية النوع بقصري انواكشوط الغربية وانواذيبو.	2020
انهاء الدراسات المتعلقة بتوفير مقر عصري لسلسة القضاء التجاري في نواكشوط بتمويل من البنك الدولي	2020
تأمين الظروف الجيدة لحفظ المحجوزات من خلال تأجير محشر متسع للسيارات والتعاقد مع شركة أمنية لحراسته	2020
تجهير المخازن التابعة لمكتب تسيير الممتلكات المحجوزة وتزويدها بوسائل مراقبة	2020
اقتناء صناديق حديدية لحفظ المحجوزات الثمينة وتزويدها بوسائل مراقبة	2020
حل مشكل سيارات الناقلين والملاك حسني النية	2020

5- <u>على مستوى الشؤون المدنية</u>

العمل المنجز	الفترة الزمنية
انشاء مكاتب المساعدة القضائية في جميع الولايات	2020
مقرر يحدد أتعاب المحامي المنتدب في اطار المساعدة القضائية	2020
مقرر يحدد تشكيلة مكاتب المساعدة القضائية	2020
مقرر يحدد الحد الأدنى للمحلفين من كل فئة لكل مكتب من مكاتب التوثيق	2020
الشروع في انتقاء محلفين من الدرجة الأولى بمكاتب التوثيق	2020
مقرر يحدد دورية اجتماعات مكاتب المساعدة القضائية	2020
القيام بضبط وإحصاء جميع الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية (الاحتفاظ-إعادة الإدماج-التجنس)	2020
الشروع في إنشاء قاعدة بيانات خاصة بملفات الجنسية	2020

الشروع في إنشاء قاعدة بيانات من أجل ضبط ملفات جميع أعوان القضاء (الموثقين- العدول المنفذين- الخبراء- المصلحين....) وأرشفتها	2020
مقرر يحدد الحد الأدنى للمحلفين من كل فئة لكل مكتب من مكاتب التوثيق	2020
الشروع في انتقاء محلفين من الدرجة الأولى بمكاتب التوثيق	2020

6- <u>على مستوى الحماية القضائية للطفل</u>

العمل المنجز	الفترة الزمنية
دعم قدرات مكاتب إدارة الحماية القضائية للطفل بولايات نواكشوط الثلاث بوحدات معلوماتية متكاملة	2020
اعداد وتوزيع نماذج وشكليات تقارير المتابعة على المرشدين الاجتماعيين	2020
تعزيز الحضور الفعلي لإدارة الحماية الجنائية للطفولة في المحاكم	2020
القيام بزيارات وتفتيشات لضمان تواجد المرشدين الاجتماعيين وقيامهم بمهامهم	2020
تحسيس نزلاء مركز الميناء المغلق حول مخاطر الجريمة	2020
اعداد احصاء للأطفال القابلين للتدابير البديلة	2020
زيارة 45 من السجناء السابقين في اطار المتابعة اللاحقة للأطفال المتنازعين مع القانون	2020
تكوين المرشدين الاجتماعيين والحرس بالمركز المغلق حول الاطار القانوني لحقوق الاطفال السجناء	2020
تكوينات لرؤساء المصالح حول آليات الوقاية من فيروس كوفيد 19	2020
تكوين للقضاة وكتاب الضبط في نواكشوط حول قضاء الاحداث	2020
اعادة تأهيل 54 طفلا في مركز الميناء شبه المفتوح	2020
تكوين 20 مراقبا على تقنيات الاسعافات الاولية وطرق التعامل مع الاطفال المتنازعين مع القانون	2020
تكوين 3 مرشدين اجتماعيين على دور المرشد خلال مراحل الملف القضائي للطفل	2020
افتتاح مشتله في مركز الميناء شبه المفتوح لزراعة البذور	2020
إنشاء ورشة نجارة للألمنيوم في مركز الميناء شبه المفتوح	2020
ترميم جزئي لمركز الميناء شبه المفتوح(المراحيض والحمامات)	2020
اطلاق المرحلة التحضيرية لإنشاء مدجنة لتربية الدواجن بالمركز	2020

7- تحسين ظروف الاعتقال وأنسنة المؤسسات العقابية

العمل المنجز	الفترة الزمنية
اعداد مشروع النصوص المتعلقة بمراجعة الاطار القانوني للسجون، وانشاء سلك خاص بالإدارة السجنية	2020
تأمين الرعاية والتغذية الصحية للسجناء، والمحافظة على النظافة داخل السجون	2020
انشاء مؤسسة سجنية لاستقبال السجناء الجدد لمدة 14 يوما قبل نقلهم الى مؤسسة أخرى للتأكد من سلامتهم من كوفيد19	2020
تجهيز السجون بالمفروشات ووسائل النوم، وأجهزة ومعدات الحفظ والطبخ	2020
تحسين تواصل المحتجزين الأجانب مع الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لبلدانهم وهيئات إدارة الهجرة	2020
تنفيذ مهمة مشتركة بين وزارة العدل و وزارة الاسكان والحرس الوطني لسجن انبيكه ، واعداد تقريرً عن تشغيل السجن.	2020
نقل 20 نزيلا من سجن النعمة الى سجن ألاك.	2020
نقل المحكوم عليهم ابتدائيا -في حالة الاستئناف- بشكل منتظم من الزويرات إلى نواذيبو ومن روصو وأكجوجت وأطار إلى نواكشوط.	2020
استفادة 700 مدان من عفو بتخفيض العقوبة لمدة عام واحد. بمناسبة نهاية شهر رمضان 2020 والذكرى الستين للاستقلال الوطني.	2020
تزويد كتاب الضبط في سجون دار النعيم والسجن المركزي، وسجون النساء، والقصر، ونواذيبو، وبير ام غرين بأجهزة كومبيوتر محمولة وكاميرات وأقراص صلبة لتحسين نظام المعلومات والتوثيق	2020
تنظيم ورشتان تكوينيتان وتحسيسيتان بدعم من بعض الشركاء الدوليين للمدعين العامين ومديري السجون وضباط الحرس حول منع التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز	2020
تزويد السجون في بير ام اغرين، ونواذيبو، ودار النعيم، والنساء، والمركز المغلق، وألاك، بورش الإنتاج (خبز ، طوب ، جزارة ، زراعة ، أشغال يدوية ، إلخ).	2020
وضع وتنفيذ خطة الأنشطة البدنية والرياضية والترفيهية	2020

تعزيز أسطول سيارات السجون بشراء حافلتين جديدتين وشاحنتين صغيرتين جديدتين	2020
الانتهاء من بناء وتجهيز سجن انبيكه	2020
الانتهاء من توسعة سجن بير ام اغرين	2020
اعادة تأهيل المرافق الصحية في سجن النعمة بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر	2020

ثانيا : الآفاق المستقبلية

مواصلة لتنفيذ السياسة القطاعية في ميدان العدالة سيعمل القطاع على متابعة الاصلاحات التشريعية، وتفعيل المفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية، والولوج إلى العدالة، وتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي للمؤسسات العقابية، و بناء وتجهيز المباني العدلية وصيانتها.
وستشهد سنة 2021 انطلاقة تنفيذ مجموعة من البرامج بتمويل من شركائنا في التنمية.
يتعلق الأمر بالبرامج التالية:

- برنامج دعم اصلاح العدالة بتمويل من الاتحاد الأوربي (FED11) بمبلغ 12.600.000 أورو
- برنامج دعم عصرنة العدالة والولوج الى القضاء بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمبلغ 7.000.000 أورو
- برنامج دعم خلية النوع بتمويل من التعاون الفرنسي والتعاون الاسباني بمبلغ 120.000 أورو

وستشمل الاصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المبرمجة خلال المرحلة المقبلة المجالات التالية:

1- **في المجال التشريعي والتنظيمية:**

النشاط	تاريخ التنفيذ
إعداد مشروع قانون نظامي يعدل النظام الأساسي للقضاء ليتلاءم والمعايير الدولية في مجال استقلال القضاء	2021
اعداد مسودات قوانين من أجل تقوية الاطار القانوني للعمل القضائي	2021
اعداد دراسة تقييمية لهيكلة وزارة العدل	2021
اصلاح وهيكلة السلسلة الجنائية في ولايات نواكشوط	2021

2- في مجال التفتيش القضائي

النشاط	تاريخ التنفيذ
اعداد دراسة تقييمية للمفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون وتحديد خطط عمل من أجل وضع مفتشية فعالة للمصالح القضائية والسجون تماشيا مع المعايير في شبه المنطقة	2021
إنجاز الجولات الميدانية في عموم التراب الوطني مرتين على الأقل خلال سنة 2021؛	2021
إنجاز المشاريع التشريعية والتنظيمية الضرورية لتطوير التفتيش القضائي؛	2021
التحسيس بالسياسات الإصلاحية عبر ورشات انتقائية	2021
إطلاق المشاريع النموذجية كنظام مرآة العدالة ونظام السجل العدلي	2021

3- في مجال تعزيز كفاءة المصادر البشرية

النشاط	تاريخ التنفيذ
إنشاء مركز للتكوين في مجال القضاء والسجون للقيام بالتكوينات القضائية.	2021
إعداد مخططين للتكوين المستمر للقضاة وكتاب الضبط	2021
تكوين (10) قضاة مكونين و (10) كتاب ضبط مكونين/ في الهندسة البيداغوجية	2021
تكوين في مجال اللغة الفرنسية للقضاة وكتاب الضبط (20)	2021
تنظيم عدة ملتقيات تكوينية في دوائر محاكم الاستئناف حول مكافحة الجريمة المنظمة/ ومكافحة الاسترقاق/ وتقنيات العمل القضائي.	2021

4- في مجال الحماية القضائية للطفل

النشاط	الفترة الزمنية
تعزيز الرقابة الشرطية للإجراءات المرتبطة بالأطفال المتنازعين مع القانون	2021
تعزيز الرقابة القضائية للإجراءات المرتبطة بالأطفال المتنازعين مع القانون	2021
تعزيز رقابة المراكز التي يتواجد بها أطفال متنازعين مع القانون	2021
انشاء قاعدة بيانات للأطفال المتنازعين مع القانون	2021
انشاء لجان جهوية لقضاء الاحداث في جميع الولايات	2021
خلق اطار للرقابة اللاحقة للأطفال المتنازعين مع القانون لتلافي حالات العود	2021

5- في مجال الشؤون المدنية :

النشاط	تاريخ التنفيذ
اعتماد قواعد أخلاقية للمهن القانونية والقضائية (المحامون –الخبراء القضائيون-الموثقون المترجمون الفوريون-مدققو الحسابات –الاطباء الشرعيون)	2021
اعتماد آلية لتحديد أتعاب المحامين	2021
اعتماد لائحة للمترجمين الفوريين للغات الوطنية لدى كل محكمة	2021
إنشاء صندوق المساهمة للمدفوعات النقدية للمحاميين	2021
إعادة تفعيل نظام ودورات شهادة الكفاءة المهنية للمحامين	2021
إعداد دراسة جدول تأثير وجدوائية إنشاء صندوق للمساعدة القضائية	2021
تنظيم دورات متجولة للتثقيف حول العملية القضائية	2021
توزيع أعوان القضاء حسب الحاجة (العدول المنفذين –المحامين –الموثقين – المترجمين –المترجمين الفوريين-الخبراء القضائيين.....)	2021
نشر اللائحة الوطنية للخبراء القضائيين	2021
إنشاء دور عدل وقانون (تجربة نموذجية ولايات نواكشوط الثلاثة)	2021
تعزيز إشراك المجتمع المدني في نشر القانون	2021
إعداد دليل كتابي منهجي لصالح الفاعلين في المساعدة القضائية	2021

6- <u>في مجال الشؤون الجنائية والسجون</u>*:*

مواصلة الجهود المتعلقة بتحسين ظروف الاحتجاز	2021
اعتماد وتنفيذ القانون الإطاري للسجون.	2021
اقرار وتنفيذ النظام الخاص بهيئات ادارة السجون.	2021
إعادة تأهيل جميع السجون وخاصة سجني دار النعيم والمركزي في نواكشوط	2021
تحسين أوضاع المعتقلين في إطار مشروع تعزيز حقوق المعتقلين الذي تنفذه مؤسسة نورا.	2021
تحسين التغطية الطبية لنزلاء السجون	2021
تعزيز الوقاية من انتشار وباء CIVID-19 في السجون.	2021
تجهيز جميع السجون الوطنية بمعدات الحفظ والمفروشات والأغطية وتجهيزات الطبخ.	2021
تحديث أدوات إدارة السجون من خلال ربط السجون في السجون ببعضها	2021
إصلاح الإطار المؤسسي لإدارة السجون	2021